قـــرارات

وزارة الخارجية

قـــرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية الصادر فى ١٣ يناير سنة ١٩٥٧ بالموافقة على البروتوكول الملحق باتفاقية الدفع المعقودة بين جمهورية مصر و بين المملكة العربية السعودية والموقع عليه فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦ ؛

قـــرر :

مادة وحيدة — ينشر البروتوكول الملحق باتفاق الدفع المعقـود بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة العربية السعودية والموقع عليـه فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦ والمرفق نصه بهذا القرار بالجريدة الرسمية، ويعتبر نافذا اعتبارا من ١٣ يناير سنة ١٩٥٧ م

وزير الخارجية

عنه : حسين عزيز

بروتوكول

ملحق باتفاق الدفع المعقـود بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة العربية السعودية والموقع عليه فى ٥ سبتمبر سنة ١٩٥٥ الموافق ١٨ المحرم سنة ١٣٧٥

رغبة فى تزويد جمهورية مصر بالدولارات الأمريكية وتنمية الحساب الخاص غير المقيم للمملكة العربية السعودية فى جمهورية مصر ، اتفقت كل من الحكومتين المصرية والعربية السعودية على ما يأتى :

(١) تبيع حكومة جمهورية مصر إلى حكومة المملكة العربية السعودية خمسة ملايين من الجنيهات المصرية تقيد فى حساب خاص سعودى غير مقيم باسم مؤسسة النقد العربى السعودى طرف البنك الأهلى المصرى وتحول حكومة المملكة العربية السعودية مبالغ موازية بدولارات أمريكية لحساب البنك الأهلى المصرى بسويسرا بسعر الصرف المتفق عليه طبقا للدفعات المبينة بالكشف المرفق .

(٢) تستخدم المبالغ المذكورة فى الفقرة الأولى والمقيدة فى الحساب الخاص السعودى غير المقيم فى الصرف فى مصر فى الأغراض الموضحة فى المادة الأولى من اتفاقية الدفع المعقودة بين البلدين وفى غير ذلك من خدمات واستثمارات فى مصر وكذلك فى تحويل أرباح وإرادات المصريين فى المملكة العربية السعودية فى حدود النظم المعمول بها فى المملكة وفى شراء سلع مصرية تصدر إلى المملكة العربية السعودية أو إلى بلد آخر بالاتفاق مع حكومة مصر .

كما يجوز بالاتفاق مع مصر تحويل رصيد هذا الحساب أو أى جزء منه الى بلد عربى ثالث لحساب المملكة العربية السعودية أو الى أى بلد آخر بينه وبين مصر اتفاق دفع ويكون حسابه فى صالح مصر .

(٣) تقوم مؤسسة النقد العربى السعودى ببيع جنيهات مصرية من حسابها الخاص غير المقيم بمصر الى البنوك والهيئات الموجودة بالمملكة العربية السعودية لتغطية حاجاتها من هذه الجنيهات بسعر ثابت قدره عشرة ريالات سعودية لكل جنيه مصرى .

(٤) تقوم الحكومة المصرية فى خلال المدة الباقية لاتفاقية الدفع المبرمة بين البلدين ببيع جنيهات مصرية الى مؤسسة النقد العربى السعودى عند رغبتها فى تغذية حسابها الخاص غير المقيم لتغطية التزاماتها بالجنيهات المصرية وذلك فى حدود مبلغ لا يزيد عن ٧٠٪ (سبعين فى المائة) من المبلغ الموضح تحت رقم (١) بالشروط والأوضاع الموضحة بالبند و بسعر الصرف المبين بالبند (١) أعلاه .

(٥) يعتبر هذا البروتوكول ملحقا باتفاقية الدفع المعقودة بين البلدين والموقع عليها فى ٥ سبتمبر سنة ١٩٥٥ الموافق ١٨ المحرم سنة ١٣٧٥

(٦) يسرى مفعول هذا البروتوكول فور التصديق عليه من قبل حكومة المملكة العربية السعودية — وحكومة جمهورية مصر .

صورة من نسختين باللغة العربية بالقاهرة فى من سبتمبر سنة ١٩٥٦
الموافق سنة ١٣٧٦

عن حكومة جمهورية مصر عن حكومة المملكة العربية السعودية

كشف

الدفعات المشار اليها فى الفقرة (١) من البروتوكول الملحق باتفاقية الدفع المصرية – السعودية والموقع عليه فى

المبلغ	تاريخ التحويل
(ثلاثة) مليون دولار أمريكى	قبل يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦
(ثلاثة) مليون دولار أمريكى	قبل يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٦
(ثلاثة) مليون دولار أمريكى	قبل يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٦

والباقى يدفع على قسطين متساويين أولهما قبل ٢٠ يناير سنة ١٩٥٧ والثانى قبل ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٧

السيد سفير المملكة العربية السعودية

أتشرف بأن اشير الى البروتوكول الملحق باتفاقية الدفع الموقع عليه بتاريخ اليوم وأن أؤيد أن سعر الصرف المذكور بالفقرة الأولى منه هو سبعة وثلاثون قرشا مصريا ونصف قرش لكل دولار أمريكى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

وزير المالية

السيد وزير المالية

بعد التحية – أتشرف بالاحاطة باستلام خطابكم الآتى نصه :

أتشرف بأن أشير الى البروتوكول الملحق باتفاقية الدفع الموقع عليه بتاريخ اليوم وأن أؤيد أن سعر الصرف المذكور بالفقرة الأولى منه هو سبعة وثلاثون قرشا مصريا ونصف قرش لكل دولار أمريكى .

وأن أؤيد ما جاء به .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

سفير المملكة العربية السعودية

السيد سفير المملكة العربية السعودية

بعد التحية – أتشرف بالافادة أنه تم الاتفاق خلال المحادثات التى أجريت بين الجانبين السعودى والمصرى بشأن تحويل مرتبات وأرباح وايرادات المصريين الذين يعملون بالمملكة العربية السعودية بعد دفع الضريبة المستحقة عليهم كما يلى :

بالنسبة للموظفين والعمال

يتم تحويل ٥٠ ٪ من المرتب الشهرى وذلك علاوة على تحويل المدخرات فى حدود ٢٠ ٪ من المرتب بعد موافقة مؤسسة النقد العربى السعودى .

بالنسبة للمستثمرين

يتم تحويل ١٥ ٪ سنويا من رأس المال المستثمر الى أن يصدر نظام استثمار رؤوس الأموال السعودى – لذلك أتشرف بأن أرجو من سيادتكم تأكيد ذلك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

وزير المالية

السيد وزير المالية

بعد التحية – بالإشارة الى كتابكم بتاريخ اليوم الآتى نصه :

" أتشرف بالإفادة أنه تم الاتفاق خلال المحادثات التى أجريت بين الجانبين السعودى والمصرى بشأن تحويل مرتبات وأرباح وإيرادات المصريين الذين يعملون بالمملكة العربية السعودية بعد دفع الضريبة المستحقة عليهم كما يلى :

بالنسبة للموظفين والعمال :

يتم تحويل ٥٠ ٪ من المرتب الشهرى وذلك علاوة على تحويل المدخرات فى حدود ٢٠ ٪ من المرتب بعد موافقة المؤسسة .

بالنسبة للمستثمرين :

يتم تحويل ١٥ ٪ سنويا من رأس المال المستثمر الى أن يصدر نظام استثمار رؤوس الأموال السعودى ، أرجو من سيادتكم تأكيد ذلك .
وانى أتشرف بان أؤكد لسيادتكم ذلك –

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام "

سفير المملكة العربية السعودية